



بنك الاستثمار القومي

مفاهيم في الاستثمار الحكومي

إعداد: محمد حسن يوسف

مدير عام الإدارة العامة لمشروعات النقل

مايو ٢٠١٣

المحتويات

٣	المبحث الأول: مراحل إعداد الموازنة العامة المصرية:
١٠	المبحث الثاني: التقسيمات المختلفة للموازنة العامة المصرية:
٢٠	المبحث الثالث: تسجيل عمليات الباب السادس من الموازنة (الاستثمارات)
٢٤	مناقشة إثرائية

بيان بالجداول

١٢	جدول رقم (١): مفاهيم العجز والفائض في ضوء التقسيم الاقتصادي الحالي للموازنة العامة المصرية
١٦	جدول رقم (٢): التقسيم الوظيفي للموازنة العامة المصرية
١٩	جدول رقم (٣): التقسيم الإداري للمصروفات العامة للحكومة
٢٠	جدول رقم (٤): شرح لأهم بنود وأنواع مجموعات الباب السادس من الموازنة العامة

مفاهيم في الاستثمار الحكومي

نستعرض في هذه الورقة عدة مفاهيم تتعلق بالاستثمار الحكومي. فنعرض أولاً مراحل إعداد الموازنة العامة المصرية. ثم نستعرض التقسيمات المختلفة للموازنة العامة. ونعرض أخيراً لمكونات الاستثمار الحكومي في الموازنة العامة المصرية. ونبدأ بتعريف الموازنة العامة للدولة وفقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم (٥٣) لعام ١٩٧٣، بأن الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطة عن عام مالي مقبل، لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

المبحث الأول: مراحل إعداد الموازنة العامة المصرية:

يتم إعداد الموازنة العامة المصرية على أربعة مراحل، تبدأ بمرحلة الإعداد، ثم الموافقة أو الاعتماد، ثم تنفيذ الموازنة العامة. وتنتهي بمرحلة مراجعة عمليات التنفيذ الفعلي للموازنة العامة كمرحلة رابعة وأخيرة. وتختلف الجهة التي يناط بها مسؤولية إتمام كل مرحلة من هذه المراحل الأربعة. ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد:

يقوم وزير المالية بإصدار منشور وزارة المالية، وهو ما يعرف بمنشور الموازنة، في شهر يوليو من كل عام، يتضمن القواعد التي تتبعها الجهات الحكومية عند إعداد مشروع موازنتها. ويحدد الوزير في هذا المنشور ماهية توجهات الدولة خلال العام القادم، وذلك على ضوء الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة، مرفقاً به نماذج إعداد الموازنة.

وترسل وزارة المالية هذا المنشور إلى الأجهزة الحكومية التابعة لكل من: الجهاز الإداري والهيئات الخدمية والإدارة المحلية، تطلب منها إعداد مشروع موازنتها خلال ثلاثة شهور، وذلك في ضوء الموارد المالية المتاحة. ويشمل هذا الخطاب مطالبات الجهات

الحكومية بإعداد أبواب الموازنة من الأول وحتى الخامس، باستثناء الباب السادس (الاستثمارات العامة)، الذي يتم تجميعه في وزارة التخطيط. أما الإدارة المحلية فتقوم بإرسال نسخة من مشروع تلك الاستثمارات إلى وزارة التخطيط، وفي نفس الوقت نسخة أخرى إلى وزارة التنمية المحلية.

وتقوم وزارة المالية بمفاوضة الجهات الحكومية بشأن الأبواب من الأول إلى الخامس. أما الباب السادس، فتقوم الجهات الحكومية بالتفاوض بشأنه مع وزارة التخطيط. وتقوم الجهات بإرسال مشروعات موازنتها، بعد إعدادها، إلى وزارة المالية خلال شهر أكتوبر، لتبدأ بعد ذلك التفاوض معها في ضوء الموارد المالية المتاحة، وتستمر عملية التفاوض حتى شهر يناير من العام التالي. وفي نهاية شهر يناير، يكون قد اكتمل مشروع الموازنة العامة، حيث تبدأ وزارة المالية في عرضه على مجلس الوزراء، لتبدأ المرحلة الثانية من مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة.

وبذلك تكون السلطة التنفيذية قد لعبت الدور الرئيسي في بلورة الشكل النهائي الذي يتم تقديم الموازنة به إلى السلطة التشريعية لطلب الاعتماد، فهي التي تقوم بالتنفيذ، ومن ثم فهي تكون أقدر على القيام بتقدير النفقات والإيرادات المستقبلية.

الجهات الفاعلة في هذه المرحلة:

يتضح من ذلك أن الجهات الفاعلة في هذه المرحلة هي:

○ وزارة المالية:

حيث تقوم بإعداد مشروع الموازنة بعد التفاوض مع جميع الجهات على أرقام الربط الخاصة بها، ثم عرض مشروع الموازنة على مجلس النواب، ثم إعداد قوانين ربط الحسابات الختامية، هذا بالإضافة إلى إصدار تقارير ربع سنوية لمتابعة الأداء المالي.

○ وزارة التخطيط:

تقوم بالمساهمة في إعداد مشروع الموازنة بعد التفاوض مع جميع الجهات على أرقام الربط الخاصة بالباب السادس من الاستثمارات، بالإضافة إلى إصدار تقارير ربع سنوية لمتابعة أداء الخطة الاستثمارية للدولة.

○ جهات الموازنة:

حيث تقوم كل جهة بأعداد مشروع موازنتها لعرضه على وزارة المالية، والخطة الاستثمارية لعرضها على وزارة التخطيط، والتفاوض مع الوزارتين بشأن الأرقام الواردة في هذه الموازنات.

○ مجلس الوزراء:

حيث يقوم بالموافقة على مشروع الخطة والموازنة، تمهيدا لعرضه على مجلس النواب.

وللأسف الشديد، يغيب دور بنك الاستثمار القومي، الفاعل الرئيسي في التمويل والمتابعة المكتيبة والميدانية للتنفيذ، والذي يوصى بأن يشارك مع وزارة التخطيط في هذه المرحلة للتفاوض مع الجهات بشأن خططها الاستثمارية، وذلك لما يملكه من كوادرفنية ومرجعية عملية تؤهله للقيام بهذا الدور على أكمل وجه ممكن.

المرحلة الثانية: مرحلة الموافقة أو الاعتماد:

يبدأ وزير المالية والتخطيط في عرض مشروع الموازنة والخطة على مجلس الوزراء. وفي حالة موافقة مجلس الوزراء على المشروع، يتم تحويلها إلى مجلس النواب، وذلك قبل تسعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليها بابا بابا، وفقا لنص المادة (١١٦) من الدستور المصري ٢٠١٢. حيث يذهب رئيس الوزراء إلى البرلمان ليلقي بيان الحكومة عن خطة عمل الحكومة خلال العام المقبل، والذي يحدد ملامح الموازنة العامة للدولة خلال الفترة القادمة. ويكون ذلك غالبا في شهر فبراير من كل عام.

وبعد قيام وزيرى المالية والتخطيط بتسليم مشروع الموازنة والخطة إلى مجلس النواب مع بداية شهر ابريل، يقوم المجلس بإحالتهم إلى لجنة الخطة والموازنة. وتقوم لجنة الخطة والموازنة بإرسال كل جزء من الموازنة والخطة إلى اللجنة المختصة به: أي

موازنة الصحة إلى لجنة الصحة، وموازنة الثقافة إلى لجنة الثقافة ... الخ. ثم تعد لجنة الموازنة والخطة في شهر مايو تقريراً للنقاش العام في البرلمان عن الموازنة العامة. وتتم الموافقة على الموازنة والخطة في مجلس النواب بالنسبة لكل بند على حدة. وقبل ٣٠ يونيو من السنة التي تتم مناقشة الموازنة والخطة فيها، يجب على البرلمان أن يكون قد وافق على المشروع، ليبدأ العمل بهما مع بداية العام المالي في أول يوليو. ثم ترسل وزارة المالية ووزارة التخطيط الموازنة العامة والخطة بعد ذلك إلى الوزارات المختلفة، لتبدأ بعد ذلك الخطوة التالية، وهي مرحلة التنفيذ. وبعد الموافقة على مشروع الموازنة والخطة، يقوم البرلمان بإعداد مشروع قانون يربط كل من الموازنة العامة والخطة ، الذي يقوم رئيس الجمهورية بإصداره.

ويلاحظ أن مرحلة الاعتماد أو الرفض أو إدخال تعديلات على الموازنة والخطة هي من اختصاص السلطة التشريعية، بحسب ما تنص عليه المواد الدستورية في دستور كل دولة وقانون الموازنة والخطة. وفي حالة إذا لم يتسن للبرلمان إصدار قانون الموازنة العامة أو الخطة قبل بدء العام المالي الجديد، يتم الصرف في حدود اعتمادات موازنة العام المالي الماضي إلى حين اعتماد موازنة العام المالي الجديد.

الجهات الفاعلة في هذه المرحلة:

يتضح من العرض السابق أن الجهات الفاعلة في هذه المرحلة هي:

○ مجلس النواب، حيث يقوم بما يلي:

حيث يقوم بإقرار مشروع الموازنة العامة والخطة، وإجراء التعديلات على اعتمادات بعض الجهات. كما أن من حق المجلس إقرار الاعتمادات المالية الإضافية خلال العام المالي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

مع بداية العام المالي، تبدأ كل جهة من جهات الموازنة في تنفيذ برامج الإنفاق المختلفة، وذلك في ضوء الاعتمادات المخصصة لها وفقا لقانوني الموازنة والخطة. ويقع عبء إدارة التدفقات المالية على وزارة المالية.

وخلال قيام الجهات المختلفة بالإنفاق، تقوم وزارة المالية بالمتابعة القبلية للصرف، وذلك من خلال مندوب وزارة المالية الموجود بكل جهة. كما تقوم الجهات الرقابية والجهاز المركزي للمحاسبات ومجلس النواب بالمتابعة البعدية للصرف، وتقييم نتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة.

بالنسبة للباب السادس من المصروفات، أي الإنفاق على الاستثمارات، يقوم بنك الاستثمار القومي ووزارة التخطيط بمتابعة تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومراقبة مدى التزام الجهات بالقواعد المقررة في هذا الشأن. ويلاحظ أن بنك الاستثمار القومي يقوم بدور رئيسي في المتابعة قبل الصرف وبعده.

الجهات الفاعلة في هذه المرحلة:

يتضح من ذلك أن الجهات الفاعلة في هذه المرحلة هي:

- جهات الموازنة:
حيث يقوم بتنفيذ برامج الإنفاق المعتمدة في الموازنة.
- وزارة المالية:
حيث تقوم بالمتابعة القبلية للجهات على الصرف.
- وزارة التخطيط:
حيث تقوم بمتابعة تنفيذ المشروعات المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بنك الاستثمار القومي:

حيث يقوم بالتمويل ومتابعة تنفيذ الاستثمارات للمشروعات المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة قبل الصرف وبعده.

المرحلة الرابعة: مرحلة مراجعة نتائج التنفيذ الفعلية وإعداد الحساب الختامي:

بعد انتهاء العام المالي، تلتزم وزارة المالية وفقا لنص المادة (١٢١) من الدستور المصري ٢٠١٢ بإحالة مشروعات قوانين الحسابات الختامية ونتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة إلى مجلس النواب والجهاز المركزي للمحاسبات في مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء العام المالي. كما يأتي دور الجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يقدم تقريره السنوي وملاحظاته على الحساب الختامي.

الجهات الفاعلة في هذه المرحلة:

يتضح من ذلك أن الجهات الفاعلة في هذه المرحلة هي:

○ وزارة المالية:

حيث تقوم بحساب قيمة التنفيذ الفعلي لبند الإنفاق والإيرادات العامة في نهاية

العام المالي.

○ مجلس النواب:

حيث يقوم بمتابعة نتائج تنفيذ الموازنة ومناقشة حساباتها الختامية لإقرارها

○ الجهاز المركزي للمحاسبات:

حيث يعمل على الفحص والتدقيق المالي لنتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة،

كما يقوم بإعداد تقارير محاسبية عن نتائج تنفيذ الموازنة والحسابات الختامية لعرضها على

مجلس النواب

ويجب التفرقة هنا بين الموازنة والحساب الختامي: فالموازنة هي عبارة عن بيان

تقديري، وبمجرد اعتماد الموازنة من البرلمان، يصدر قانون بربطها، ويسمى بقانون ربط

الموازنة. ويعرف هذا الربط بالربط الأصلي، الذي يعكس التقديرات الأولية لكل بنود

وأأنواع النفقات والإيرادات العامة. على أنه توجد إمكانية لزيادة ربط بعض بنود الموازنة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، ليظهر في هذه الحالة ما يسمى بالربط المعدل للموازنة. وبذلك فالربط المعدل يمثل قيمة التقديرات الأولية مضافاً إليها التعديلات التي تطرأ بالزيادة أو النقصان خلال العام بسبب استخدام التأسيرات الملحقة بالموازنة. أما الحساب الختامي، فهو يبين ما تسفر عنه نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة. أي هو قيمة التنفيذ الفعلي لبنود النفقات والإيرادات العامة في نهاية العام المالي، والتي قد تختلف عن قيمة الربط الأصلي والمعدل.

المبحث الثاني: التقسيمات المختلفة للموازنة العامة المصرية:

قامت الحكومة المصرية بإجراء تعديلات محدودة على قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لعام ١٩٧٣، حيث صدر في هذا الشأن القانون رقم (٨٧) لعام ٢٠٠٥، بشأن تعديل بعض بنود الموازنة العامة للدولة لكي تتماشى مع التبويب الدولي من حيث التقسيم الاقتصادي والوظيفي والإداري.

فصت المادة الرابعة بعد التعديل على أنه: "تعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقا لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، والتصنيف الإداري للجهات والوحدات. كما تعرض المصروفات وتقدم الى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة. مع مراعاة إجراء التحليل على أساس البرامج والمشروعات، والاعتماد في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون".

ووفقا للتبويب الجديد، تم توحيد أساس تسجيل المعاملات وفقا للأساس النقدي، بعدما كان يتم إتباع الأساس النقدي في تسجيل المعاملات الجارية للحكومة (الأبواب الأول: الأجور، والثاني: النفقات الجارية والتحويلات الجارية، والرابع: التحويلات الرأسمالية)، وأساس الاستحقاق في تسجيل (الباب الثالث: الاستثمارات). وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي التشتت في إعداد الموازنة العامة، وعدم الرقابة الكاملة والفعالة على الإنفاق بشقيه الجاري والرأسمالي.

التقسيم الاقتصادي للموازنة:

تم تطوير التقسيم الاقتصادي للموازنة، والتحول من التقسيم القائم على التمييز بين الموازنة الجارية والرأسمالية، إلى تقسيم جديد يتفق مع المعايير الدولية التي أقرها دليل احصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي. ووفقا للتقسيم الجديد، تنقسم الموازنة العامة إلى: استخدامات (الإنفاق العام)، والموارد (الإيرادات العامة). وتنقسم

الاستخدامات والموارد وفقا للتصنيف الحالي للموازنة العامة، والذي أقره القانون رقم (٨٢) لعام ٢٠٠٥، فيما يسمى بالتقسيم الاقتصادي على النحو التالي:

جدول رقم (١): مفاهيم العجز والفائض في ضوء التقسيم الاقتصادي الحالي

للموازنة العامة المصرية

الموارد (٥ أبواب)	الاستخدامات (٨ أبواب)
أولاً: الإيرادات:	أولاً: المصروفات (مصروفات التشغيل):
باب ١: الضرائب	باب ١: الاجور وتعويضات العاملين
باب ٢: المنح	باب ٢: شراء السلع والخدمات
باب ٣: الإيرادات الأخرى	باب ٣: الفوائد
	باب ٤: الدعم والمنح والمزايا
	باب ٥: المصروفات الأخرى
	باب ٦: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
العجز أو الفائض النقدي: وهو الفرق بين الستة أبواب الأولى من أبواب الاستخدامات، وأبواب الموارد الثلاثة الأولى. وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة الموارد المتاحة للدولة من ضرائب ومنح وإيرادات أخرى في تغطية أنشطة الدولة المختلفة، ومن بينها الإنفاق الاستثماري.	
ثانياً: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	ثانياً: حيازة الأصول المالية:
باب ٤: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	باب ٧: حيازة الأصول المحلية والأجنبية
صافي حيازة الأصول المالية	
العجز أو الفائض الكلي: ويمثل العجز النقدي، مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية	
ثالثاً: مصادر التمويل:	ثالثاً: سداد القروض:
باب ٥: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الاسهم	باب ٨: سداد القروض المحلية والأجنبية
صافي الاقتراض	
حصيلة بيع الأصول غير المالية (صافي حصيلة الخصخصة)	
تمويل العجز الكلي (صافي الاقتراض مضافاً إليه صافي حصيلة الخصخصة)	

المصدر: نقلاً عن لجنة الخطة والموازنة.

بالنسبة للمبدأ النقدي فإنك تتعامل مع النقد بحيث أنك تحسب ما يتم تحصيله أو صرفه خلال العام، سواء كان يخص العام الحالي أو الماضي أو القادم. أي أننا نتعامل مع الوارد والمنصرف.

أما مبدأ الاستحقاق فإنه يقضي بتحميل كل فترة بما يخصها من إيرادات ومصروف، سواء تم صرف هذا المصروف أو لم يتم صرفه، كذلك تحميلها بإيراداتها سواء تم تحصيلها أو لم يتم تحصيلها.

أولاً: الأساس النقدي Cash Basis:

ويقصد به أن يثبت في حساب السنة المالية ما تحصله الوحدة من إيرادات وما تصرفه من نفقات خلال هذه السنة، حتى ولو كان الحق في تلك الإيرادات أو الالتزام بهذه المصروفات سابقاً للسنة المالية أو لاحقاً به. ويكون الحساب الختامي لهذا الوضع حساباً مادياً لا شأن له ببيان ما ينشأ للوحدة من حقوق وما يترتب عليها من التزامات، ومن ثم فليس هناك ما يدعو لعمل تسويات جردية في نهاية السنة المالية لهذه الحقوق والالتزامات. وتطبيقاً لهذا الأساس فإن بواقى اعتمادات الميزانية التي لا تصرف حتى نهاية السنة المالية تلغى لأنه لا داعي للاحتفاظ بها، حيث إن مواجهة ما قد يكون هناك من التزامات نشأت خلال السنة المالية ولم تصرف قيمتها قبل نهايتها، يكون بالتسوية على اعتمادات السنة التي يتم الوفاء فيها.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالإيرادات، فإن ما يحصل منها بعد انتهاء السنة المالية التي استحققت فيها يضاف إلى حساب السنة التي حدث فيها التحصيل، ويستتبع ذلك أنه لا يجوز قيد الإيرادات المستحقة للسنة مالية كدين على الأفراد أو الهيئات الخاصة بالإضافة إلى حساب الإيرادات.

وتمتاز هذه الطريقة بالبساطة، وتصويرها لحالة الخزنة العامة تصويراً دقيقاً واضحاً، وإمكان إقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي في نهاية السنة المالية. غير أنه يعاب عليها إنها وان صورت حساب الخزنة فإنها لا تصور الحسابات المالية تصويراً دقيقاً، وبالتالي لا يتيسر استخلاص النتائج الصحيحة لتنفيذ الميزانية ومعرفة المركز المالي الحقيقي للسنة

المالية، وذلك لتجاهل الحقوق والديون المترتبة للخزانة العامة أو عليها والتي لم تحصل أو تصرف خلال السنة المالية.

وإلى جانب ذلك فإن تعجيل أو تأخير التحصيل أو الصرف يؤدي إلى إظهار حساب السنة المالية على غير حقيقته؛ إذ إن ذلك قد يفضي إلى نقل مبالغ كثيرة من سنة مالية إلى أخرى. وفضلاً عن هذا فإن إتباع الأساس النقدي قد يغري المصالح بالصرف قبيل انقضاء السنة المالية لاستنفاد بواقي الاعتمادات أو قد يدفع بها إلى تأجيل بعض المبالغ المستحقة إلى السنة التالية تخفيفاً عن موازنة السنة المنتهية.

يضاف إلى ما سبق، أنه يمكن بإتباع الأساس النقدي تحقيق توازن صوري في ميزانية الدولة، وذلك بافتراض إمكان تحقيق إيراد معين في سنة مالية بينما أنه لن يحصل فعلياً إلا في السنة التالية. كما يمكن على العكس من ذلك، افتراض أن مصروفاً يستحق في سنة مالية لن يصرف إلا في السنة اللاحقة؛ وبهذا تتضخم الإيرادات في الحالة الأولى وتقل المصروفات في الحالة الثانية، ويكون توازن الميزانية شكلياً فقط. وقد جرى العمل في الوحدات الإدارية في كثير من الدول على استخدام الأساس النقدي - سواء في وضع تقديرات ميزانياتها أو إمساك حسابها - وإن كانت بعض الدول قد بدأت في الخروج على هذا الأساس في الكثير من الحالات.

ثانياً: أساس الاستحقاق Accrual Basis:

ويعني أن تتضمن حسابات السنة المالية جميع الإيرادات والمصروفات المترتبة على تصرفات تمت خلالها دون اعتبار للتاريخ الذي حصلت فيه الإيرادات أو أنفقت فيه المصروفات. وتعطي هذه الطريقة للسنة المالية شخصية قائمة بذاتها تضاف إليها كل الحقوق، وتستحق عليها كل الالتزامات التي تنشأ خلالها، ولهذا فإن البعض يطلق عليها (طريقة السنة المالية).

ويسمح الأخذ بأساس الاستحقاق إجراء التسويات اللازمة لتحديد ما يخص كل سنة مالية من الإيرادات والمصروفات وتحميلها بها. ويتبع أساس الاستحقاق أصلاً في المشروعات

التجارية. ومن مزاياه أنه يصور حساب كل سنة مالية تصويراً صحيحاً. غير أنه لتطبيق هذا الأساس في الدولة لا بد من إلحاق مدة إضافية بالسنة المالية، قد تطول في بعض الأحيان إلى بضع سنوات، وذلك حتى يتيسر تسوية نتائج عمليات الإيراد والصرف المرخص بها بمقتضى قانون الميزانية، ومتابعة تسوية الحقوق والالتزامات الخاصة بالسنة المالية. وعلى هذا فمن عيوب هذه الطريقة تأخر إقفال الحسابات، مع ما قد يترتب على ذلك من إرباك للأعمال الحسابية، وغموض المركز المالي للدولة لتأخر تحديد النتائج الفعلية لكل سنة مالية، وإلقاء ستار كثيف على المخالفات المالية التي لا تكتشف إلا بعد سنوات من وقوعها، فضلاً عن عدم توافر البيانات اللازمة لإعداد تقديرات موازنات السنوات المالية التالية.

التقسيم الوظيفي للموازنة:

تم تطوير التقسيم الوظيفي وفقاً لتقسيم وظائف الحكومة الذي أقرته كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بحيث اشتمل التقسيم الوظيفي الجديد على تقسيم وظائف الحكومة إلى عشرة قطاعات بدلا من ست عشرة قطاعا كما في التقسيم الوظيفي السابق. ويمكن توضيح التقسيم الوظيفي الجديد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): التقسيم الوظيفي للموازنة العامة المصرية

خدمات عمومية عامة
الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشؤون
الخدمات الشاملة
البحوث الأساسية
البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة
خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر
معاملات الدين العام
تحويلات ذات طبيعة عامة
الدفاع والأمن القومي
النظام العام وشؤون الأمن العام
خدمات الشرطة
خدمات الحماية من الحريق
المحاكم
السجون
الشؤون الاقتصادية
الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة
الزراعة والري والإنتاج الحيواني والصيد
الوقود والطاقة
التعدين والصناعة
النقل
الاتصالات
صناعات أخرى
حماية البيئة
الإسكان والمرافق المجتمعية

تنمية الإسكان
التنمية المجتمعية
إمدادات المياه
إنارة الشوارع
الصحة
منتجات وأجهزة ومعدات طبية
خدمات العيادات الخارجية
خدمات المستشفيات
خدمات صحية عامة
البحوث والتطوير في مجال الصحة
الشباب والثقافة والشؤون الدينية
الخدمات الشبابية والرياضية
الخدمات الثقافية
خدمات الإذاعة والنشر
خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
التعليم
التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي
التعليم الثانوي
التعليم ما قبل الجامعي
التعليم العالي
التعليم غير المحدد بمستوى
خدمات مساعدة للتعليم
البحوث والتطوير في مجال التعليم
الحماية الاجتماعية
المرض والعجز والوفاة

الشيخوخة
الورثة
الأسرة والأبناء
البطالة
الإسكان

المصدر: الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، بدون تاريخ.

التقسيم الإداري للموازنة:

من أجل اغراض الموازنة العامة للدولة، ووفقا لما نص عليه القانون رقم (٨٧) لعام ٢٠٠٥ في المادة الرابعة، على أن تعرض المصروفات وتقدم لمجلس النواب وفقا للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة، فيتم القيام بعمل تصنيف إداري (مزدوج)، يتضمن رأسيا التصنيف الوظيفي، وأفقيا التصنيف الاقتصادي. ويمكن توضيح هذا التقسيم الجديد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣): التقسيم الإداري للمصروفات العامة للحكومة

الإجمالي	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح والمزايا	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الاجور وتعويضات العاملين	البيان
							خدمات عمومية عامة
							الدفاع والأمن القومي
							النظام العام وشؤون الأمن العام
							الشؤون الاقتصادية
							حماية البيئة
							الإسكان والمرافق المجتمعية
							الصحة
							الشباب والثقافة
							والشؤون الدينية
							التعليم
							الحماية الاجتماعية

المصدر: الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، بدون تاريخ.

المبحث الثالث: تسجيل عمليات الباب السادس من الموازنة (الاستثمارات):

من أجل توحيد أسس التسجيل لعمليات الحكومة المركزية، يتم تسجيل عمليات الباب السادس "شراء الأصول غير المالية"، وفقا للأساس النقدي. وبذلك تم توحيد أسس التسجيل للإنفاق الجاري والرأسمالي. ويتضمن هذا الباب: الاستثمارات الحكومية المتوقع تنفيذها خلال العام الموازي. وقد تم تقسيم هذا الباب إلى أربعة مجموعات أساسية، على النحو التالي:

جدول رقم (٤): شرح لأهم بنود وأنواع مجموعات الباب السادس من الموازنة العامة

المصرية

الكود	البيان	ملاحظات
٢١٦١٠٠٠٠	مجموعة "الأصول الثابتة"	
٢١٦١٠١٠٠	<u>استثمار مباشر (شامل الضرائب الجمركية)</u>	
٢١٦١٠١٠١	مباني سكنية	
٢١٦١٠١٠٢	مباني غير سكنية	
٢١٦١٠١٠٣	تشبيدات	
٢١٦١٠١٠٤	وسائل نقل	
٢١٦١٠١٠٥	وسائل انتقال	
٢١٦١٠١٠٦	آلات ومعدات	
٢١٦١٠١٠٧	عدد وأدوات	
٢١٦١٠١٠٨	تجهيزات	
٢١٦١٠١٠٩	ثروة حيوانية ومائية (أصول زراعية)	
٢١٦١٠٢٠٠	<u>نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل)</u>	

	مباني سكنية	٢١٦١٠٢٠١
	مباني غير سكنية	٢١٦١٠٢٠٢
	تشييدات	٢١٦١٠٢٠٣
	وسائل نقل	٢١٦١٠٢٠٤
	وسائل انتقال	٢١٦١٠٢٠٥
	آلات ومعدات	٢١٦١٠٢٠٦
	عدد وأدوات	٢١٦١٠٢٠٧
	تجهيزات	٢١٦١٠٢٠٨
	ثروة حيوانية ومائية (أصول زراعية)	٢١٦١٠٢٠٩
	مجموعة "الأصول غير المنتجة"	٢١٦٢٠٠٠٠
	<u>أصول طبيعية</u>	٢١٦٢٠١٠٠
	شراء أراضي	٢١٦٢٠١٠١
	تمهيد واستصلاح أراضي	٢١٦٢٠١٠٢
	أصول طبيعية أخرى	٢١٦٢٠١٠٣
	مجموعة "أصول غير مالية أخرى"	٢١٦٣٠٠٠٠
	<u>متنوعة</u>	٢١٦٣٠١٠٠
تتمثل هذه المجموعة في مدفوعات الفوائد المدفوعة من جانب الوحدة الحكومية خلال فترة إنشاء المشروع، وبالتالي تعد من التكلفة الاستثمارية له.	فوائد سابقة على بدء التشغيل	٢١٦٣٠١٠١
تعد البعثات الدراسية من قبيل الإنفاق الاستثماري، من منظور أن هذه النفقات إنما تُنفق في استثمارات في القوى البشرية.	البعثات	٢١٦٣٠١٠٢

٢١٦٣٠١٠٣	أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية	تعد الأبحاث والدراسات للمشروعات الاستثمارية كجزء من الإنفاق الاستثماري، طالما أنها تخدم المشروع الاستثماري.
٢١٦٣٠١٠٤	دفعات مقدمة	تتمثل الدفعات المقدمة في تلك المبالغ التي يتم تسديدها مقدما للمقاولين من أجل القيام بعمليات التنفيذ للمشروعات المتعاقد عليها. وبالتالي فإنها تكون جزءا من الإنفاق الاستثماري في سنة السداد.
٢١٦٣٠١٠٥	تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	
٢١٦٤٠٠٠٠	مجموعة "شراء الأصول غير المالية الاجمالية والاحتياطات العامة"	
٢١٦٤٠١٠٠	<u>شراء الأصول غير المالية الإجمالية</u>	
٢١٦٤٠١٠١	شراء الأصول غير المالية إجمالية مدرجة بموزانات الجهات	
٢١٦٤٠٢٠٠	<u>المتطلبات الإضافية لشراء الأصول غير المالية</u>	
٢١٦٤٠٢٠١	احتياطات عامة لشراء السلع والخدمات	

ونؤكد هنا على التفرقة بين تسجيل المعاملات المتعلقة بالباب الثاني (شراء السلع والخدمات)، عن المعاملات المتعلقة بالباب السادس (الاستثمارات). ذلك أن الباب الثاني يتضمن تلك السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات مضافا إليها السلع المشتراة بغرض إعادة البيع ومطروحا منه صافي التغير في المخزون، والسلع التامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها. وعلى هذا يتكون الباب الثاني من أربع مجموعات، هي:

١. السلع

٢. الخدمات

٣. الاعتمادات الاجمالية المدرجة بموازانات الجهات

٤. الاحتياطات العامة

وتتكون مجموعة السلع من عشرة بنود، هي: المواد الخام، والوقود والزيوت والقوى المحركة للتشغيل، ووقود وزيوت لسيارات الركوب، وقطع الغيار والمهمات، ومواد التعبئة والتغليف، وأدوات كتابية وكتب، ومياه وإنارة، ومستلزمات سلعية متنوعة، ومشتريات بغرض البيع، ومستبعد بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية.

كما تتكون مجموعة الخدمات من أربعة عشر بنداً، وهي: نفقات الصيانة، ونفقات التشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن، وخدمات وأبحاث وتجارب، ونشر وإعلان ودعاية واستقبال، ونفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف، ونقل وانتقالات عامة، والبريد والاتصالات، وإيجار، واشتراكات ورسوم، وتكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجي، وتكاليف البرامج التدريبية، ونفقات سرية وذات طبيعة خاصة، ونفقات خدمية متنوعة، والمستبعد بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية.

مناقشة إثرائية

- ١- تشير البيانات المتوافرة إلى قيام بنك الاستثمار القومي بإتاحة ما نسبته ٦١,٩٪ من إجمالي الاعتمادات المعدلة لأجهزة الهيئات الخدمية خلال العام المالي الحالي ٢٠١٢/٢٠١٣. في ضوء هذه المعلومة:
- أ- وضح سلوك جهات الإسناد الذي يمكن أن تتبعه، مقارنة بما كان الوضع عليه قبل عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
- ب- ما هو الأثر المترتب على الموازنة العامة المصرية إذا ظلت هذه النسبة بدون تغيير حتى نهاية هذا العام المالي؟
- ٢- أعلنت وزارة المالية المصرية تقديراتها لمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وكانت كما يلي :

بالمليار جنيه

٣١٦,٩	الإيرادات الضريبية
١٢١,٤	الإيرادات الأخرى
٢,٤	المنح
٢٦٥	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١٨١,٥	الفوائد
١٧٢,٢	الأجور وتعويضات العاملين
٦٣,٧	الاستثمارات
٣٩,٧	المصروفات الأخرى
٣٠,٧	شراء السلع والخدمات

والمطلوب:

- أ- تصوير الموازنة العامة المصرية وفقا للتقسيم الاقتصادي.
- ب- حساب العجز النقدي المتوقع لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

ج- إذا كان تقدير صافي حيازة الأصول المالية هو ٠,٣ مليار جنيه، فما هو مقدار العجز الكلي المتوقع لعام ٢٠١٣/٢٠١٤؟

د- ما هي نسبة العجز الكلي للنتاج المحلي الإجمالي في ضوء توقع وصول هذا الأخير إلى ٢٠٥٠,٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٤؟